تجربتي في تحقيق مخطوط
"رحلة المقري إلى المغرب والمشرق"

أ.د. محمد بن معمر

جامعة وهران

يعتقد البعض أن تحقيق الكتاب المخطوط يعتبر في الدرجة الثانية أو الثالثة وربما الرابعة من تأليف كتاب ما من الكتب, والواقع أن التحقيق يحتل الصدارة في هذا الأمر لأنه يقيد المحقق إلى حيث اتجاه صاحب المخطوط فيكون تابعا لا متبوعا, ويلزمه ويشده شدا إلى فك أقفال المخطوط سيما إذا كان الناسخ غير المؤلف, إلى غير ذلك من المصاعب التي يتجشمها الباحث في سبيل إخراج مخطوط ما إلى النور. وهذا ما سأعرض له من خلال تجربتي في تحقيق مخطوط رحلة المقري إلى المغرب والمشرق لأبي العباس أحمد المقري.

أ. المؤلف:

مؤلف هذا الكتاب هو شهاب الدّين أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد بن يحي بن عبد الرحمن ابن أبي العيش ابن محمد المقري التلمساني(1), المولود سنة 986 هـ/ 1578م، والمتوفى سنة 1041 هـ/ 1631م. فهو إذن ابن عائلة وابن مدينة. إنه ابن عائلة المقري ذات التاريخ العريق التي تعود أصولها إلى القبيلة العربية الشهيرة وهي قريش، وقد

أثبت قرشية هذه العائلة المقري نفسه وابن الخطيب وابن خلدون وابن الأحمر وابن مرزوق. ومن قرية مقرة الواقعة في الزاب بين بريكة والمسيلة والتي انتسبت إليها الأسرة، انتقل الجد الخامس للعائلة وهو عبد الرحمن المقري في القرن السادس الهجري صحبة شيخه أبي مدين الغوث إلى مدينة تلمسان حيث استقر بها وأنجب الذرية. فربح أولاده الأموال، ونمت ثروتهم، ونالوا دنيا عريضة لقيامهم على التجارة بين تلمسان وبين الصحراء والسودان، وتمهيدهم الطرق بحفر الآبار وتأمين التجار، كما اكتسبوا جاها رفيعا، وتأصلت فيهم جذور الثقافة والعلم.

ومن أبرز أفراد الأسرة ثقافة وعلما، وأشهرهم صيتا ثلاثة: أولهم هو أبو عبد الله محمد المقري الكبير المتوفى سنة 759 هـ / 1359م، شيخ لسان الدين ابن الخطيب وابن خلدون، وقاضي الجماعة بفاس على عهد السلطان أبي عنان المريني. وثانيهم هو أبو عثمان سعيد المقري عم المؤلف وشيخه ومربيه، وعالم تلمسان ومفتيها ستين سنة، وخطيب مسجدها أكثر من أربعين سنة. وثالثهم هو أبو العباس أحمد المقري مؤلف هذا الكتاب.

ثم إنّ المقري ابن مدينة هي تلمسان حيث ولد ونشأ وقرأ وتعلم، وكانت المدينة عاصمة للدولة الزيانية لعدة قرون قبل مجيء العثمانيين، فاشتهرت برصيدها الثقافي الكبير لكثرة علمائها، وتنوع علومها، وتعدد مكتباتها، ووفرة مدارسها. وفي التاريخ الذي ولد فيه المؤلف كان قد مر على دخول الأتراك العثمانيين المدينة ثلاثة عقود من الزمن، الأمر الذي أفقدها أهميتها العلمية والسياسية، بسبب معاملة الأتراك لأهلها وكذلك

الحروب والفتن الداخلية التي كانت قد عرفتها الدولة الزيانية في أخريات أيامها، وعلاقتها بالأسبان في وهران، وضغط بني وطاس ثم السعديين عليها من الغرب والعثمانيين من الشرق، كل ذلك دفع الكثير من علمائها وأدبائها وشرفائها ممن فقدوا الشعور بالراحة والجو الملائم، إلى الهجرة منها غربا وشرقا. فاكتفى المؤلف بالأخذ عمن بقي بها من العلماء والفقهاء والأدباء مقيما لم يهاجر، وفي مقدمتهم عمه سعيد المقري الذي زين له الرحلة إلى فاس وحببها إليه ورغبه في أن يكمل بها علومه ومعارفه وتحصيله الذي بدأه في بلده.

وفي الثالثة والعشرين من عمره غادر مسقط رأسه قاصدا مدينة فاس التي حلّ بها في صفر سنة 1009هـ ، ومنها إلى مراكش حيث اتصل بأبي العباس أحمد المنصور الذهبي، أشهر سلاطين السعديين وقمة مجدهم وواسطة عقد ملكهم، الذي اشتهر بعظائم الأعمال، وكانت فترة حكمه من أزهى فترات التاريخ السعدي سياسيا واقتصاديا وثقافيا، إذ عرفت البلاد في عهده نهضة حضارية عظيمة. ومكث المقري هناك متنقلا بين فاس ومراكش حتىّ ذي القعدة 1010هـ، وقد انبهر بما رأى من أبهة الملك وانتشار العلم ورخاء الحياة، ولم يرجع إلى تلمسان إلا وفي نيته العودة إلى المغرب الأقصى ثانية.

وبالفعل فقد عاد المقري إلى المغرب الأقصى سنة 1013هـ بعد سنة من وفاة الخليفة المنصور الذهبي، واستمرت إقامته هناك حتىّ سنة 1027هـ ، حيث قضى فيه فترة هامة من حياته, عايش خلالها أحداثا سياسية بارزة في تاريخ المغرب, من أهمها وأخطرها أزمة العرائش. فبعد

موت المنصور الذهبي دخل المغرب الأقصى مرحلة جديدة اتسمت بالصراع والتطاحن حول العرش بين أبنائه الثلاثة وهم:أبو عبد الله محمد الشيخ المأمون، وأبو فارس عبد الله الواثق، وزيدان الناصر. وفي خضم الصراع بين هؤلاء الأمراء، استفحل أمر أحدهم وهو الأمير زيدان الذي تكلم به أهل فاس وسائر بلاد المغرب في الوقت الذي ازدادت فيه سمعة المأمون سوءا، إذ ملته الأنفس ورفضته القلوب وضاق أهل فاس بشؤمه ذرعا.

وبسبب هذه العزلة التي فرضتها الخاصة والعامة عليه، انتقل إلى العرائش ومنها إلى القصر الكبير، وهناك اتخذ قراره الخطير القاضي بطلب النجدة من نصارى الأسبان لتمكينه من العرش. فركب البحر إلى طاغية الأسبان مستصرخا به على أخيه السلطان زيدان، فأبى الملك الأسباني أن يمده بالعون، فراوده المأمون على أن يترك عنده أولاده وحشمه رهنا، ويعينه بالمال والرجال حتىّ إذا تمكن من العرش بذل له ما شارطه عليه. ولم يزل به إلى إن شرط عليه الملك الأسباني تسليمه ميناء العرائش، فقبل المأمون الشرط ورجع فنزل بلاد الريف ومنها إلى القصر الكبير، حيث أمر أحد قواده بإخلاء العرائش بالقوة، ودخلها الاسبان في رمضان سنة 1019هـ / 1610م.

ولما خاف المأمون الفضيحة وإنكار الخاصة والعامة عليه إعطائه بلدا من بلاد الإسلام للكفار، احتال في ذلك وكتب سؤالا إلى علماء فاس وغيرها يذكر لهم فيه أنه لما وغل في بلاد العدو الكافر واقتحمها كرها بأولاده وحشمه، منعه النصارى من الخروج من بلادهم حتىّ يعطيهم ثغر

العرائش، وأنه ما تركوه خرج بنفسه حتّى ترك لهم أولاده رهنا على ذلك، فهل يجوز له أن يفدي أولاده من أيدي الكفار بهذا الثغر أم لا ؟. فانقسم الفقهاء والعلماء في موقفهم من هذه الفتوى إلى ثلاث طوائف، بين مبيح للمأمون ما فعل اتقاء لشره وخوفا من بطشه، وبين منكر عليه عمله ومغلظ له في الملام، وبين مختف عن الأنظار حتّى تصدر الفتوى عن غيره. وكان المقري من الطائفة التي اختفت، وفي ذلك يقول صاحب الاستقصا: وقد فرّ جماعة من تلك الفتوى كالإمام أبي عبد الله محمد الجنان صاحب الطرر على المختصر، والإمام أبي العباس أحمد المقري مؤلف نفح الطيب، فاختفيا مدة استبراء لدينهما حتّى صدرت الفتوى من غيرهما(2). وهكذا كان العلماء في مقدمة وقود الفتنة إذ وقعت بسبب مكانتهم التي تجعلهم دوما هدفا لطلب التأييد والنصرة، خصوصا إذا كانوا في منصب الإفتاء لما له من تأثير على عقول الناس.

وقد قدّرت العامة والخاصة في فاس هذا الموقف في المقري واعتبرته تصرفا شرعيا وازداد احترامها له. وبعد ثلاث سنوات من هذه الفتنة رقي إلى أعلى منصب في جامع القرويين، وذلك في سنة 1022هـ تاريخ وفاة الشيخ أبي عبد الله محمد الهوّاري خطيب الجامع، فخلفه المقري الذي بلغ من علو شأنه وارتفاع مكانته أن جمع بين الخطابة والإمامة والفتوى بجامع القرويين، وهي وظائف قلّما تجتمع لشخص واحد، ولم يبلغ ذلك إلا لمواقفه المشرفة دفاعا عن حرمة الدين ووحدة البلاد. وظل في منصبه هذا حتّى غادر فاس.

ولما أحسّ المقري بأنّ الأمور أصبحت تسير في المغرب الأقصى على غير ما يروم بسبب الظروف والتطورات الخطيرة التي عرفها هذا القطر، قرر الرحيل، سيما وأنه قد اتهم بالميل إلى عرب الشراقة. ففي أواخر سنة 1027هـ غادر المغرب الذي أصبحت أمواجه مصطخبة وأمنه منعدما وأوضاعه متدهورة، تاركا وراءه زوجته وابنته وخزانة كتبه، بعد أن قضى فيه أربعة عشر عاما. وقد أشار هو نفسه إلى هذا الرحيل قائلا: إنه لما قضى الملك الذي ليس لعبيده في أحكامه تعقب أو رد، ولا محيد عما شاءه سواء كره ذلك المرء أو ردّ، برحلتي من بلادي، ونقلتي عن محل طارفي وتلادي، بقطر المغرب الأقصى، الذي تمت محاسنه لولا أنّ سماسرة الفتن سامت بضائع أمنه نقصا، وطما به بحر الأهوال فاستعملت شعراء العيث في كامل رونقه من الزحاف إضمارا وقطعا ووقصا(3).

ومن ثغر تطوان ركب السفينة التي عرجت به على الجزائر وتونس فسوسة وصولا إلى الإسكندرية ومنها إلى القاهرة التي دخلها في رجب من عام 1028هـ . وفي ذي القعدة من نفس السنة توجه صوب مكة المكرمة وأدّى العمرة وبقي هناك ينتظر موسم الحج. وبعد أداء هذه الفريضة توجه إلى المدينة المنورة لزيارة قبر الرسول صلى الله عليه وسلم . وفي شهر محرم من 1029 هـ /1620م عاد المقري من الحرمين الشريفين إلى مصر.

ومنذ ذلك التاريخ أخذ يكرر السفر من القاهرة إلى الحرمين الشريفين وبيت المقدس ودمشق. فكان دخوله إلى مكة المكرمة للحج خمس مرات، وزيارته للمدينة المنورة سبع مرات. أمّا بيت المقدس فقد

سافر إليها ثلاث مرات، وأمّا دمشق فقد رحل إليها مرتين، وعند عزمه العودة إليها والاستقرار بها في المرة الثالثة وافاه أجله. فيكون بذلك المقري قد قضى حوالي أربعة عشر عاما متنقلا بين مصر والحجاز والشام، كلها في طاعة الله وعبادته وتدريس العلم وتأليف الكتب ووضع المصنفات المختلفة حتّى وافته المنية في شهر جمادى الآخرة من سنة 1041هـ/1632م بالقاهرة.

وقد ترك المقري وراءه ثروة هائلة من المؤلفات التي كتبها بتلمسان وفاس ومصر والحجاز والشام في فنون الأدب والتاريخ والفقه والعقائد، وهي تقارب الأربعين تأليفا حسبما أحصاه أحد الباحثين(4). ومن مؤلفاته المطبوعة: كتاب روضة الآس، وكتاب أزهار الرياض، وموسوعة نفح الطيب، وكتاب فتح المتعال في وصف النعال، ومنظومة إضاءة الدجنة. في حين بقيت أغلب مؤلفاته في حكم المخطوط والمفقود، ومنها كتاب الرحلة هذا الذي أقدمنا على تحقيقه ونشره.

ب ـ كتاب رحلة المقري إلى المغرب والمشرق:

ليس ثمة أدنى شك في أنّ هذا الكتاب من وضع أبي العباس أحمد المقري، إذ لا تكاد تخلو ورقة أو صفحة من صفحات هذا الكتاب من ذكره أو الاشارة إليه، سواء من خلال توقيعاته في آخر رسائله وقصائده التي كان يبعثها إلى غيره، أو ما كان يبعثه غيره إليه، أو في سياق الحديث عن نفسه.

أمّا فيما يخص عنوان الكتاب، وهو رحلة المقري إلى المغرب والمشرق، فلم أعثر على كتاب بهذا العنوان ضمن قائمة مؤلفات المقري التي وضعها

مترجموه القدامى والمحدثين. كما انعدمت الإشارة إلى أي عنوان في ثنايا هذا الكتاب من طرف المؤلف. ومما زاد الأمر تعقيدا أنّ النسخة الوحيدة المعتمدة في التحقيق مبتورة البداية والنهاية حيث يشار في الغالب إلى العنوان من طرف المؤلف أو الناسخ. وبعد القراءة الأولية للمخطوط روادتني عدة شكوك في صحة العنوان سيما وأنّ كتبا أخرى للمؤلف لا تزال في حكم المفقود. وأن بعض عناوينها تبعث على إحتمال تطابقها مع محتوى هذا المخطوط مثل البدأة والنشأة وكتاب الغث والسمين والرث والثمين وغيرهما. ولكن بعد القراءة المتأنية للمخطوط عدة مرات، ونظرا لصعوبة الحصول على نسخة أخرى منه، آثرت الحفاظ على عنوان "رحلة المقري إلى المغرب والمشرق". وهو عنوان النسخة الموجودة بالمكتبة الوطنية، وهي النسخة المعتمدة في التحقيق، والعنوان مسجل ضمن قائمة من المخطوطات وضعها المستعرب الفرنسي جورج ديلفان.

يستفاد من محتوى الكتاب أنه من المؤلفات الأخيرة التي وضعها المقري، حيث ذكر أنّ أحمد بن شاهين وهو الذي اقترح عليه تأليف كتاب نفح الطيب، قد استدعاه إلى بيته المصون في محرم سنة 1041هـ حين زار دمشق للمرة الثانية، أي قبل عودته إلى القاهرة ووفاته بها في جمادى الثانية من نفس السنة. فتكون المدة الواقعة بين التاريخ الوارد في الكتاب وبين تاريخ وفاته أقل من خمسة أشهر، بل إنّ أخبار المقري قد انقطعت منذ أواخر ربيع الأول سنة 1041هـ وهو التاريخ الذي بعث فيه رسالة إلى شيخه محمد الدلائي صاحب الزاوية الدلائية.

يحتوي الكتاب على معلومات هامة، وهي تتعلق بحياة المقري الشخصية في تلمسان والمغرب الأقصى ومصر والشام والحجاز. ويعالج الحياة الثقافية والأدبية في عصر المؤلف، وهو يتضمن في نفس الوقت معلومات تاريخية عن بلاد المغرب وأرض الحجاز واليمن، وبعض القضايا الفقهية والعقدية وغير ذلك.

إنّ الجديد الذي يحمله هذا الكتاب عن حياة المؤلف الشخصية، يتمثل في عدة جوانب. فقد ذكر مترجموه أنه بنى بامرأتين فقط وهما زوجته المغربية التي بنى بها أيام إقامته في فاس وولدت له أنثى سنة 1026هـ كما أخبرنا في هذا الكتاب، وحين رحل إلى المشرق ترك المرأة وابنتها ولم يعد إليهما. وأما الزوجة الثانية فهي مصرية من عائلة السادات الوفائيين وقد بنى بها عندما استقر في القاهرة. ولكن نصوص الرحلة تفيد بأنه تزوج بثلاث نساء وليس اثنتين فقط, فقد بنى قبل المغربية والمصرية بامرأة تلمسانية وهي بنت المفتي محمد بن عبد الرحمن بن جلال التلمساني مفتي تلمسان وفاس، ولم يخبرنا المؤلف فيما إذ كان زواجه منها قد تم في تلمسان أو في مدينة فاس وتاريخ ذلك.

وأما أولاده فقد أخبرنا من ترجم له، أنّ المقري لم يرزق طوال حياته سوى بأنثيين فقط، بنت المغربية والتي عاشت حتّى تزوجت، وبنت المصرية التي ماتت صغيرة، وأنه لم ينجب ولدا ذكرا. ولكنّ نصوص الرحلة تثبت عكس ذلك، فهي تؤكد أنه رزق بولد ذكر من زوجته المصرية واسمه محمد المكي، وقد وردت الإشارة إليه في ثلاثة مواطن من الرحلة. وذلك عندما بعث محمد الغرسي كتابا من مصر إلى المؤلف وهو بمكة المكرمة في شوال

من سنة 1033هـ يخبره عن صحة هذا الولد وأمه. وحين خاطبه بمصر القاضي ظهير الدين الحسني بقصيدة يمدحة فيها ويدعو له ببقاء ولده هذا. أما النص الثالث فهو رسالة تعزية من مفتي الحرمين عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد إلى المؤلف في ولده محمد المكي الذي مات صغيرا، والرسالة مؤرخة في ذي الحجة من سنة 1034هـ . كما ماتت أخته سنة 1038هـ بعد قليل من وفاة جدتها أم أبيها، وقد تلقى المقري سيلا من رسائل التعازي في أمه وابنته، أورد البعض منها في نفح الطيب.

أما عن أسباب رحلته من المغرب الأقصى إلى المشرق، فقد اضطربت حولها الأقوال واختلفت الآراء وإن كانت في مجملها تتفق على أنّها سياسية، ومن ذلك أنّ أحد الآراء يذهب إلى القول بأنّ سلطان فاس هو الذي أرغم المقري على مغادرة المدينة، وأنه خرج منها متخفيا. وهو رأي مجانب للصواب بدليل ما ورد في كتاب الرحلة من أنّ المؤلف هو الذي استأذن ملك المغرب صاحب فاس وهو الغالب بالله عبد الله بن المأمون في السماح له بالرحيل. وقد أذن له في ذلك وكتب في شأنه رسالة من إنشاء محمد بن أحمد الفاسي المكلاتي إلى سلطان الحجاز شريف مكة يخبره عن قدوم المؤلف إليه ويبلغه عن علمه وفضله ومكانته ويوصيه به خيرا. والرسالة مؤرخة في التاسع رمضان عام 1027هـ، وهو الشهر الذي غادر فيه مدينة فاس إلى ثغر تطوان لركوب البحر، علما أنه ظلّ أكثر من شهر يتجول في مدن المغرب الأقصى قبل ركوبه البحر وهو ما يبطل فكرة الاختفاء.

وهناك سؤال وجيه يتعلق بنزول المقري مدينة الجزائر وتونس وسوسة واتصاله بعلماء هذه المدن وهو في طريق الرحلة من المغرب صوب المشرق. وباستثناء إشارة المؤلف نفسه في منظومته فتح المتعال إلى أنه نزل بهذه المدن دون إخبارنا عن أي نشاط له فيها، فإنّ بقية المصادر الأخرى لم تشر إلى ذلك قط. ولكنّ نصوص الرحلة تؤكد لنا نزوله بهذه المدن واتصاله بعلمائها وتواريخ ذلك، إذ يخبرنا المؤلف أنه لما حلّ محروسة الجزائر، خرج يوم الخميس في الخامس والعشرين من ذي الحجة سنة 1027هـ إلى رأس تافورة صحبة جماعة من الأعيان منهم مفتي الحنفية الخطيب محمود بن حسين بن قرمان، والشاعر والأديب محمد بن راس العين الذي تبادل معه نظم الشعر بمناسبة هذا الاجتماع. كما التقى بعالم الجزائر وفقيهها في عصره الشيخ سعيد قدّورة (ت 1066هـ) الذي كان قد رافقه في الأخذ عن عمه سعيد المقري، وفي هذا اللقاء لاغز سعيد قدورة المؤلف في لفظ القوس نثرا فأجابه، كما لاغزه في لفظ الصنّبر بتسعة أبيات، وأجابه المؤلف بأحد عشر بيتا في حل هذا اللغز.

ثمّ غادر مدينة الجزائر وركب البحر متوجها إلى مدينة تونس ولما وصلها سافر منها إلى مدينة سوسة في مركب كبير. وأثناء إقامته بهذه المدينة يخبرنا المؤلف في كتاب الرحلة أنّ الشيخ أبا عبد الله محمد تاج العارفين بن أبي بكر العثماني التونسي إمام وخطيب جامع الزيتونة وقبل أن يقدم عليه كتب إليه يطلب منه الإجازة. فأجابه المؤلف مجيزا في قصيدة فاقت الأربعين بيتا وذلك في شهر صفر من سنة 1028هـ، وهو على وشك أن يركب البحر مواصلا رحلته صوب مصر. وعند وصول

الشيخ تاج العارفين إلى سوسة قدّم للمؤلف هدية ثمّ عززها بأخرى في اليوم الموالي، فكتب إليه بقصيدة يشكره على ذلك.

ومن سوسة ركب المقري سفينة أخرى مستأنفا رحلته، وقد أنبأنا في كتابه نفح الطيب، أنّ السفينة ظلت على حذر شديد طيلة مدة السفر، من قراصنة الإفرنج خصوصا أهل مالطة الذين كانوا يطاردون مراكب المسلمين في عرض البحر المتوسط، وأنّ وصوله إلى مصر كان بعد خوض بحار، يدهش فيها الفكر ويحار، وجوب فياف مجاهل، يضل فيها القطا عن المناهل كما قال.(5) وأمّا عن تاريخ وصوله إليها فقد أخبرنا في النفح أنّ ذلك كان في رجب سنة 1028هـ، وهو ما أكّده تلميذه عبد الباقي الحنبلي حين أشار إلى أنّ المقري لما دخل رجب افتتح البخاري فأتى بما هو أعجب وكان حافظا أديبا(6). وهذا ما دفع بمحمد بن عبد الكريم إلى التشكيك في نص الحنبلي الذي يفيد أنّ دخول المقري مصر كان قبل شهر رجب وأنّ ذلك يخالف نص المؤلف(7). ولكنّ كتاب الرحلة يزيل هذا اللّبس حين يثبت لنا المؤلف أنه حلّ بالإسكندرية بعد رحلته الشاقة في البحر في شهر جمادى الأولى 1028هـ، فتكون كلمة مصر الواردة في النفح وفي نص الحنبلي إنّما تعني القاهرة وليس القطر المصري الذي دخله في التاريخ المذكور، وعليه فلا تناقض بين النصين. وأثناء إقامته بالإسكندرية وقبل دخوله القاهرة في شهر رجب أكمل تأليف كتابه إتحاف المغرم المغري بتكميل شرح الصغرى وهو من العقائد.

ومن القاهرة أخذ يكرر الزيارة إلى الحرمين الشريفين وبيت المقدس وبلاد الشام. وقد أخبرنا في مقدمة نفح الطيب بأنه في سنة 1037هـ

كان قد دخل مكة المكرمة للحج خمس مرات، وزار المدينة المنورة سبع مرات(8)، وهو العدد الذي صرّح به في رسالته إلى محمد الدلائي المؤرخة في أواخر ربيع الأول سنة 1041هـ(9)، وكان دخوله مكة المكرمة للحج في سنوات 1028هـ، 1029هـ، 1031هـ، 1033هـ، 1036هـ، والمدينة المنورة في نفس السنوات، وفي موسمين من مواسم الحج المذكورة كانت زيارته للمدينة قبل وبعد موسم الحج، فأصبحت بذلك زيارته للمدينة سبع مرات، وذلك في موسم 1031هـ وموسم سنة 1033هـ. فقد ذكر في الرحلة أنه دخل المدينة في محرم سنة 1034هـ في سادس المرات من دخوله لها. وفي الرحلة أيضا يذكر المؤلف الأسباب التي منعته من الحج خلال سنة 1032هـ وسنة 1035هـ.

وقد زار بيت المقدس ثلاث مرات، الأولى سنة 1029هـ والثانية سنة 1037هـ، وهو ماذكره في مقدمة نفح الطيب وأكده في الرحلة، أمّا المرة الثالثة فكانت خلال سنة 1040هـ أو 1041هـ حسبما يستنتج من رسالته إلى محمد الدلائي. كما زار دمشق مرتين وذلك في شهر شعبان من سنة 1037هـ حيث التقى بابن شاهين واقترح عليه تأليف كتاب نفح الطيب، وعاد منها إلى مصر في أواخر شوال من نفس السنة وكانت هذه هي المرة الأولى وهو ما ذكره في مقدمة النفح. أمّا الزيارة الثانية فإنّ نصوص الرحلة تنفرد بضبط تواريخها، حيث يذكر المؤلف أنه حلّ بها في 16 رمضان المعظم سنة 1040هـ وكان اليوم جمعة وخرج للقائه جملة كبيرة من الأعيان، وفي التاسع والعشرين من نفس الشهر ختم درس صحيح البخاري في الجامع الكبير بدمشق واستمرت إقامته هناك

حتىّ محرّم من سنة 1041هـ حين يذكر أنّ ابن شاهين استدعاه إلى بيته المصون في هذا الشهر، والغالب أنه عاد إلى مصر في شهر صفر أو ربيع الأول بدليل قوله في رسالته إلى محمد الدلائي: ثمّ عدت في هذا الوقت إلى مصر، والرسالة مؤرخة بشهر ربيع الأول سنة 1041هـ أي قبل وفاته في شهر جمادى الثانية.

هذا ويحتوي الكتاب على مخاطبات ومكاتبات ومساجلات ومراسلات المؤلف مع أعيان عصره، من فحول الأدباء والشعراء، والعلماء والفقهاء، والقضاة والأمراء ورجال الإفتاء، من المغرب العربي ومصر وأرض الحجاز وبلاد الشام.و من هؤلاء:محمد بن يوسف الكريمي، وإبراهيم بن محمد الأكرمي، ومحمد بن سعد الكلشني، ومحمد بن علي الحريري، وأحمد بن شاهين، والأمير منجك بن محمد، ومحمد بن أحمد المكلاتي, وعلي بن أحمد الشامي، ومحسن بن الحسين شريف مكة، وعمه إدريس بن الحسن، وأبو بكر الدلائي صاحب الزاوية الدلائية وابنه محمد، وفتح الله بن محمد البيلوني، ومحمد بن راس العين، وسعيد قدّورة، وعبد الرحمن بن عيسى بن مرشد، وأحمد النوبي، وابراهيم بن محمد السحوري، وأيوب بن أحمد الخلوتي، ومحمد بن أحمد الغرسي، وكمال الدين المقدسي بن أبي اللطف، وأحمد باشا مرعش، ومحمد بن ياسين المنوفي، وأحمد شهاب الدين الغنيمي، وأحمد النقسيس التطواني، وعبد الرحمن الملاح، وعبد العزيز الفشتالي، ومحمد بن سالم السنهوري، ويوسف الزرقاني وابنه محمد، وغيرهم من الأعلام الأعيان الذين حفلت بهم الرحلة.

كما يتضمن الكتاب مظهرا من مظاهر النشاط الثقافي للمؤلف، وهو المتمثل في إجازاته النظمية والنثرية التي أجاز بها طلبته وعلماء عصره، وقد فاقت العشرين إجازة. ومن بين هؤلاء العلماء والطلبة: محمود بن أحمد العمادي، ومحمد بن قاسم ابن القاضي، وأحمد بن أحمد العجمي، وحنيف الدين بن عبد الرحمن المرشدي ، وأبو بكر السوسي المراكشي، ومحمد بن عبد الواحد الرّجراجي، وتاج العارفين التونسي، ومحمد بن يوسف التاملي، و يحي المحاسني الدمشقي، وأبو القاسم القيرواني، وأولاد عبد الرحمن العمادي وهم عماد الدين وشهاب الدين وابراهيم، وغيرهم. أمّا عن إجازات العلماء للمؤلف، فقد تضمن الكتاب إجازة واحدة في هذا الشأن، وهي تتعلق بإجازة الشيخ أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الوارث الصديقي المالكي المصري للمؤلف، وجاءت مطولة ومؤرخة في شهر ربيع الأول سنة 1029هـ.

ويحتوي الكتاب أيضا على مجموعة كبيرة من القصائد والمقطعات من نظم المؤلف وأدباء وعلماء عصره. والكثير من هذه المجموعة الشعرية جاء في فن المدح سواء كان المؤلف مادحا أو ممدوحا، وليس هذا خاصا بكتاب الرحلة فقط، ولكنّ الأشعار التي نظمها المؤلف في فنون شتّى وأدرجها في كتبه الأخرى، إنما جاء على رأسها فنا الوصف والمديح وخصوصا المدائح النبوية. فكلمّا كانت تقع عيناه على المشاهد الشريفة أو ختم درسا في الشمائل النبوية إلا وتفتحت قريحته بنظم القصائد والمقطعات في المديح النبوي.

ومن الفنون الأدبية التي شاعت في عصر المؤلف ظاهرة التلغيز نظما ونثرا، وقد احتوى الكتاب على بعض النماذج من هذه الظاهرة. ومن الذين لاغزوا المؤلف، عالم الجزائر وفقيهها سعيد قدورة في لفظ القوس ولفظة الصنّبر. ولاغزه ابراهيم السحوري في كلمة التيه، وعلي بن أحمد الفاسي في لفظ أمس، ومحمد بن عبد الرحمن الأعمش في كلمة رمضان. امّا المؤلف فقد كتب ملغزا في لفظ كتاب، وأجابه عن اللغز الفقيه عبد السلام بن الناصر الفاسي. وكان التلغيز نوعا من وسائل الترفيه والتسلية والرياضة الأدبية، يتعاطاه الفقهاء والشعراء والأدباء على السواء، ويعملون فيه الرأي والذكاء بنوع من التكلف.

ولم يخل الكتاب من الإشارات والمعلومات التاريخية التي جاءت متناثرة في ثناياه، وقد تضمنتها رسائل المؤلف إلى بعض أعلام عصره، ومن ذلك الرسالة التي بعثها إلى صاحب الزاوية الدلائية، وكذلك الرسالة التي بعثها إلى أحمد النقسيس التطواني زعيم الفئة الجهادية على عهد السعديين وغيرها من الرسائل، كما أوردها ضمن ما أسماه بالفوائد. هذا وقد احتوت النبذة الأخيرة من الكتاب والتي عنونها المؤلف بإتحاف المنشي والمنشد ببعض كلام الإمام مفتي الحرمين ابن مرشد، على معلومات تاريخية تتعلق بأرض الحجاز وبلاد اليمن وموانئهما في البحر الأحمر.

والنبذة المشار إليها عبارة عن رسائل ومكاتبات كان يتبادلها مفتي مكة المكرمة وخطيبها عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد مع المؤلف. ومن ذلك الرسالة المؤرخة في ذي القعدة سنة 1035هـ التي أخبره فيها عن قدوم خمسة مراكب من الهند إلى الحرمين الشريفين، ولكنّ الأول منها

تمت مصادرته في مرفأ مدينة المخا باليمن شمالي باب المندب وتأخر المراكب الأخرى بسبب ذلك، وعدم وصول أي منها إلى ميناء جدة، فحصل كرب شديد لأهل الحرمين. وكذلك الرسالة المؤرخة في جمادى الثانية سنة 1036هـ التي أطلع فيها ابن مرشد المؤلف على أخبار الإمام المتغلب على بلاد اليمن واستيلائه على غالبها ومحاصرتها صنعاء، وآثار تلك الثورة على أهل الحرمين بسبب حرمانهم من غلالهم. هذا فضلا عما احتوته تلك الرسائل من إشادة بمكانة وسمعة المقري لدى أهل الحجاز، وتلبية جميع مطالبه من طرف حكامها وأعيانها، سيما تلك المتعلقة بوصاياه خيرا في شأن الوافدين من مصر وغيرها إلى البقاع المقدسة.

بقي أن نقول إنّ أسلوب المقري في هذا الكتاب لا يختلف عن أسلوبه في بقية كتبه ومخطوطاته، فقد حاز قصب السّبق في فني المنظوم والمنثور، وذلك بشهادة معاصريه فهذا شهاب الدين الخفاجي في ريحانة الألبا يقول عنه: أمّا الشعر فهو أصمعي باديته، وسلمان بيته، وحسان فصاحته، فما مسّ قصب الأقلام إلا سجدت شكرا، إذ رأته قبلة الآمال، وأقسمت أنّ من البيان لسحرا، لكنّه السحر الحلال. وأما المحّبي فقد حلاه قائلا: حافظ المغرب، جاحظ البيان، ومن لم ير نظيره في جودة القريحة وصفاء الذهن وقوة البديهة، وكان آية باهرة في علم الكلام والتفسير والحديث، ومعجزا باهرا في الأدب والمحاضرات(10).

وهو صاحب نثر علمي سلس التركيب, سليم التعقيد، قريب المعنى، مجرّد من أساليب الكناية والتورية وما شابهها. أمّا نثره الفني المسجع فهو متين التركيب، قوي البيان، حسن الديباجة، جيد السّبك، في حين امتاز

نثره المرسل ببساطة التركيب، وقصر الجمل، وجزالة اللفظ. وعلى العموم فإنّ المقري كانت له اليد الطولى في تقدم فن النثر في وقت كاد الإنتاج العلمي يقتصر على شروح الفقه ومنامات التصوف.

ج . المخطوط:

إنّ النسخة الوحيدة المستعملة في التحقيق، هي نسخة مصورة عن النسخة الموجودة بالمكتبة الوطنية تحت رقم:3191. لأنّ البحث عن نسخة أخرى في المكتبات الخاصة والعامة لم يجد نفعا، وكانت الحصيلة من كل الجهد الذي بذل في هذا الشأن النسخة المشار إليها.

وقد دخلت هذه النسخة ضمن مجموعة أخرى من المخطوطات إلى المكتبة الوطنية بالجزائر في سنة1993م. ذلك أنّ حفيدة المستشرق الفرنسي جورج ديلفان هي التي أهدت هذه المجموعة للسفارة الجزائرية في باريس، ثمّ قامت السفارة بتحويلها إلى المكتبة الوطنية في التاريخ المذكور. ولهذه المجموعة من المخطوطات فهرس خاص بها، حيث سجّلت النسخة المستعملة تحت عنوان: رحلة إلى المغرب والمشرق لأبي العباس المقري.

وكانت هذه النسخة قد آلت إلى المستشرق جورج ديلفان في شهر فبراير سنة 1898م حسب توقيعه على الصفحة الخارجية للمخطوط باللغة الفرنسية. وهو من الوجوه العلمية الاستشراقية الفرنسية المعروفة، إذ تخرج في اللغات الشرقية من باريس وانتدبته حكومته للعمل في الجزائر حيث تولى إدارة مدرسة تلمسان سنة 1881م ثمّ مدرسة الجزائر العاصمة التي كان على رأسها سنة 1896م، وأخيرا مدرسة وهران حتىّ وفاته سنة 1919م. وهو معتدل في آرائه، اهتم بالتاريخ والأدب الشعبي الجزائري.

من آثاره: قصة ما جرى لعربيين من طلاب العلم في قرية العبيد قرب وهران(1887م)، وتيسير العربية على الفرنسيين(1891م)، وجامع اللطائف وكنز الخرائف(1891م)، ونشر بمعاونة هوداس: مجموعة رسائل خطية بشروح ومعجم (1891), وبمعاونة فوربيجه: مقامات العوالي (1913م)، وله كتاب العقيدة الصغرى المشتمل على آراء الشيخ السنوسي(1897م)، وله تاريخ الباشوات العثمانيين في الجزائر من سنة1515 إلى سنة 1745م.

ويبدو أنّ المخطوط قبل أن يؤول إلى جورج ديلفان كان في مكتبة الشيخ حميدة بن محمد العمالي وهذا ما يستفاد من التوقيع المقيد على إحدى صفحات المخطوط بخط وحبر غير الخط والحبر الذي كتبت به النسخة. والشيخ العمالي نسبة إلى جبل عمّال قرب العاصمة من مواليد سنة 1813م، تتلمذ لعلماء الوقت أمثال محمد بن الشاهد ومصطفى الكبابطي وحمودة المقايسي وأحمد بن الكاهية ومحمد الصالح الرضوي وغيرهم. وكان العمالي أكثر زملائه المعاصرين تعمقا في الفقه، وفريد عصره ووحيد مصره في علم المعقول والمنقول كما حلاّه المشرفي. وتولى مناصب شرعية سامية ووظائف دينية عالية، منها القضاء والفتوى والإمامة والتدريس. وكان جمّاعة للكتب مشهورا بين العلماء باقتناء نفائسها ونوادر المخطوطات حتىّ صار مضرب المثل في ذلك بين علماء المغرب. توفي سنة 1873م بالعاصمة.

إنّ المخطوط خال من أي ذكر لاسم الناسخ وتاريخ ومكان النسخ، وهذا بسبب النقص الموجود في أوله وآخره وغياب المقدمة والخاتمة، ولكنّ

التوقيع المكتوب باللغة الفرنسية على الصفحة الخارجية من طرف جورج ديلفان يفيد أنّ المخطوط كان لابن الخليل وهو ناسخه، هذا كل ما نعرفه عن الناسخ، وهي عبارة غير كافية لمعرفة الشخص.

وفيما يلي جملة من النقاط تتعلق بحالة المخطوط:

يقع المخطوط في 66 ورقة(131صفحة). مقاسه:21.5 في 15.5. وهو مكتوب بخط مغربي واضح عموما ولكنّ بعض أوراقه صعبة القراءة. وهو مرقم ترقيما متسلسلا، والأرقام مكتوبة بالعربي وعلى وجه كل ورقة وليس ظهرها. وهي ليست من وضع الناسخ الذي استعمل الأرقام الهندية في المتن.

هناك صفحات مكتوبة بخط مغاير وهو خط مشرقي جيّد وواضح. والصفحات هي:2،3، وأغلب صفحة 4، ومن ص 50 إلى ص 61، وص 102، ونصف ص103.

ومن الصفحات البيضاء الموجودة في المخطوط صفحة48 و49. ولم يتسبب هذا البياض في انقطاع المعنى، لأنّ الصفحة السابقة على صفحة 48 تنتهي بنص رسالة الشيخ محمد بن جلال الدين البكري إلى ابن عمّه الشيخ أبي الفضل البكري، والصفحة الموالية لصفحة 49 تبدأ بنص إجازة أحمد بن عبد الرحمن الصديقي للمؤلف. كما تركت عدّة صفحات بيضاء في آخر المخطوط مما يدّل على أنّ الناسخ لم يكمل المحتوى. ونظرا للأخطاء والنسيان الذي وقع في صفحة 74، اضطر الناسخ إلى تحريرها في الصفحة الموالية وهو ما نبه إليه في الهامش.

لا يوجد هناك توحيد لعدد أسطر صفحات المخطوط، فالعدد يختلف من صفحة لأخرى، وهو يتراوح ما بين 20 سطرا و 38 سطرا.

المخطوط خال من التعقيبات والتعليقات في الهامش باستثناء بعض الكلمات التي نسيها الناسخ في المتن ثمّ استدركها أو أخطأ فيها ثمّ صححها.

لغة الناسخ سليمة لأنّ الأخطاء الإملائية والنحوية نادرة جدّا وخالية من أي لهجة محلية.

في كثير من الأحيان يقوم الناسخ بكتابة كلمة أو عبارة فوق الكلمة أو العبارة المرادفة لها في المتن أو التي تؤدي نفس المعنى.

وفي الحالات التي كان الناسخ ينسى كتابة بيت شعري أو شطر منه، يستدرك ذلك بوضع رقم 2 في المتن بعد نهاية البيت أو الشطر السابق عليه، ثمّ يكتب البيت أو الشطر الناقص في الهامش. وفي الحالات التي كان يقدم فيها بيتا من الشعر على بيت آخر، يشير إلى ذلك في المتن بوضع كلمة مقدّم ومؤخر فوقهما. وهاته الحالات تتعلق بالأبيات الشعرية فقط وليس النصوص النثرية.

د . طريقة التحقيق:

لقد اقتنعت بفائدة تحقيق هذا المخطوط وعزمت على ذلك رغم عدم الحصول على نسخة ثانية, لأنه عزّ علي مخطوط كهذا على جانب كبير من الأهمية يظل حبيس المكتبة. وبعد قراءته عدة مرات مستفيدا ومحققا ومراجعا ومقارنا ومصححا وحدي ومع غيري خرجت بما يلي:

1 . قسمت المتن إلى فقرات وقصائد شعرية يقتضيها المعنى, ونبهت على الانتقال من صفحة إلى أخرى في أصل المخطوط وذلك بإثبات رقم الصفحة بين خطين مائلين هكذا (//).

2 . احتفظت بالعناوين التي كانت جانبية ووضعتها بين معقوفتين وسط المتن والصفحة, ومما يلاحظ على هذه العناوين أنها جاءت قليلة جدّا ولم تتجاوز الثمانية, وهي الواردة في صفحات:11, 16, 64, 69, 70, 113, 117, 128, من المخطوط.

3 . استخرجت محتويات الكتاب وجعلتها في شكل عناوين فرعية, وجميع العناوين الواردة في الكتاب من وضعنا, لأن المؤلف لم يضع سوى العناوين المشار إليها في الصفحات المذكورة آنفا.

4 . إذا تدخلت في النص بشكل من الأشكال نبهت على ذلك بعبارة: في الأصل كذا. كما نبهت على الزيادة بوضعها داخل قوسين, ونحو ذلك من الإشارات.

5 . جميع الهوامش من عملنا, ما عدا المشار إليه في موضعه. وقد حاولت التعريف بجميع أسماء الأعلام والأماكن الواردة في المخطوط ما أمكنني ذلك.

6 . وضعت للكتاب الفهارس الضرورية, كما زودته بقائمة بيبليوغرافية تتعلق بمصادر ومراجع التحقيق.

الهوامش :

1) ليس الهدف من هذه النبذة بسط القول عن حياة المقري، وإنما أقتصر على أهم ما لابد منه، حسبما جرى به العمل عند جمهور المحققين والباحثين في التعريف بمؤلف المخطوط، لأنّ حياة المقري مبسوطة في كثير من المصادر والمراجع. ويأتي في مقدمة تلك المظان، كتب المقري نفسه وهي نفح الطيب، وروضة الآس، وأزهار الرياض، وفتح المتعال، وكتاب الرحلة هذا. ومن المصادر التي ترجمت للمقري، خلاصة الأثر للمحبي، ورحلة العياشي، وصفوة من انتشر لمحمد الأفراني، ونشر المثاني للقادري وغيرها. أما المراجع الحديثة فمنها أطروحة المقري وكتابه نفح الطيب لمحمد بن عبد الكريم، وكتاب المقري صاحب نفح الطيب للجنحاني، ونفس العنوان وضعه حسن محمد عبد الغني، وتراجم إسلامية لعبد الله عنان، والمقري لعثمان الكعاك، والزاوية الدلائية لمحمد حجي.

2) الناصري، الاستقصا، الدار البيضاء: دارالكتاب، 1997، ج6، ص:22

3) المقري، نفح الطيب، بيروت: دار صادر، 1968، ج1، ص:13

4) محمد بن عبد الكريم، المقري وكتابه نفح الطيب، ص: 271 وما بعدها.

5) المقري، نفح الطيب، ج1، ص: .35

6) عبد الحي الكتاني، فهرس الفهارس. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1982، ج2، ص:574

7) محمد بن عبد الكريم، المرجع السابق، ص:193.

8) المقري، المصدر السابق، ج1، ص: .57

9) محمد بن عبد الكريم، المرجع السابق، ص:.225

10) المحبي، خلاصة الأثر، القاهرة، ج1، ص:302.